

(مترجمة)

العناوين:

- الزعيم المجري فيكتور أوربان: أوروبا يجري اجتياحها
- تقرير: السعودية والصين وتركيا تمنع تحركًا أمريكيًا ضد باكستان بشأن تمويل (الإرهاب)
- تركيا أردوغان دولة علمانية تحارب الإسلام ورفعها لبعض شعارات الإسلام هو لتضليل المسلمين

التفاصيل:

أعلن الزعيم المجري فيكتور أوربان أن "النصرانية هي أمل أوروبا الأخير" وذلك في آخر تصعيد لخطابه الشعبي قبل انتخابات نيسان/أبريل. وحذر رئيس الوزراء من "تجمع الغيوم السوداء" كما أنه اتهم السياسيين في بروكسل وبرلين وباريس بتسهيل "تراجع الثقافة النصرانية وتقدم الإسلام". وفي معرض حديثه عن الوضع السنوي العشرين لحالة البلاد، حدد الرجل البالغ 54 عامًا خطط الحكومة لمعارضة جهود الأمم المتحدة والأوروبيين لجعل الهجرة مقبولة للعالم، ومواصلة كفاحه ضد ما يعتقد أنه أسلمة أوروبا. كما ادعى أنه مع الهجرة الجماعية، وخاصة من أفريقيا، "يمكن أن تتحقق أسوأ كوابيسنا، والغرب يسقط لأنه فشل في رؤية أنه تجري السيطرة على أوروبا". وكان خطابه أحدث مثال على ازدياد المشاعر المعادية للمهاجرين التي روج لها حزب فيدز. وقال ماثيو غودوين، وهو زميل أوروبي بارز في مؤسسة الأبحاث "شاثام هاوس"، إن التحريض على النزعة القومية أصبح وسيلة فعالة يستخدمها السيد أوربان للحصول على الأصوات. فقد قال لصحيفة الإندبندنت: "إن أوربان بات الآن في موقف قوي بشكل لا يصدق، ولم يحصل فقط على قيادة قوية في الانتخابات، لكنه اكتشف أيضًا أن القومية الشعبية قد تراجعت بشكل كبير جدًا في أوساط الناخبين المجريين". وأضاف: "وتمثل المجر شكلاً من أشكال القومية التي هي أقوى بكثير وأكثر عنصرية من جميع أشكال القومية في أوروبا الغربية. ولكن من الواضح أيضًا أن التحالف الناشئ بين المجر وبولندا وجمهورية التشيك والنمسا يشكل تحديًا كبيرًا للقادة في بروكسل وباريس ولندن". [صحيفة الإندبندنت]

يقوم كل زعيم أوروبي اليوم بالهجوم على الإسلام من أجل تعزيز شعبيته بين الناخبين. وهذا يعني أن الناخبين أصبحوا أكثر تخوفًا من الإسلام والمهاجرين المسلمين. هذا الوضع لا يبشر بالخير للمسلمين الذين يعيشون في الغرب، ويجب عليهم التفكير مرتين في اتخاذ أوروبا وطنًا لهم.

تقرير: السعودية والصين وتركيا تمنع تحركًا أمريكيًا ضد باكستان بشأن تمويل (الإرهاب)

ذكر تقرير أصدرته وسائل الإعلام الأمريكية يوم الخميس أن الصين والسعودية وتركيا، وهم ثلاثة حلفاء مقربين من باكستان، تتعاون لوقف تحرك إدارة ترامب لوضع إسلام آباد على قائمة المراقبة الدولية لتمويل (الإرهاب). وبينما ادعت باكستان تحقيقها لانتصار نوعًا ما، فإن أمريكا تعمل خلف الكواليس خلال اجتماع باريس الحالي "لمجموعة العمل المالي" لاتخاذ إجراءات ضد البلاد التي تعتقد أنها لم تتخذ إجراءات ضد تمويل (الإرهاب) ولم تنفذ قرارات مجلس الأمن الدولي. وقالت صحيفة وول ستريت جورنال، التي كانت أول من تحدثت عن هذه التطورات، إن هذا كان أحد "الخلافات النادرة" بين السعودية وإدارة الرئيس دونالد ترامب. وقالت السعودية إنها تعمل بالنيابة عن مجلس التعاون الخليجي. وقال التقرير إن أمريكا ما زالت تحاول أن تجعل "مجموعة العمل المالي" تتخذ قرارًا بحلول يوم الخميس. وادعت باكستان يوم الأربعاء أنها أحبطت الجهود التي تقودها أمريكا لوضعها في قائمة مراقبة تمويل (الإرهاب) بعد أن منحت البلاد ثلاثة أشهر من قبل "مجموعة العمل المالي" التي تتخذ من باريس مقرًا لها. وقد اجتمعت "مجموعة العمل المالي"، وهي هيئة عالمية لمكافحة تمويل (الإرهاب) وغسيل الأموال، في باريس وسط تقارير تفيد بأن أمريكا بدعم من بعض الحلفاء الأوروبيين، تحاول وضع باكستان على قائمة الدول التي تدعم (الإرهاب) ماليًا. وقال تقرير صحيفة وول ستريت: "إن

المسؤولين الأمريكيين قالوا إن الجهود الأمريكية التي شملت ضغوطاً على السعوديين، أثارت إمكانية إجراء تصويت جديد ضد باكستان في وقت مبكر من يوم الخميس، وأن الباكستانيين كانوا يسعون جاهدين لحشد الدعم". وأشارت الصحيفة إلى أن إدارة ترامب غاضبة من الجهود الباكستانية غير الكافية لمكافحة الجماعات (الإرهابية)، وقالت إن أمريكا سعت إلى زيادة الضغط على إسلام آباد. في الشهر الماضي، قامت بتجميد حوالي 2 مليار دولار على شكل مساعدات أمنية لباكستان. وتقول أمريكا إن باكستان لا تتخذ إجراءات ضد الجماعات (الإرهابية) مثل شبكة حقاني وحركة طالبان. وقد نفت إسلام آباد هذه الادعاءات. تجدر الإشارة إلى أن الصين حليف باكستان الدائم قد أعاققت مراراً وتكراراً جهود الهند وأمريكا وبريطانيا لتصنيف رئيس حركة جيش محمد مسعود أزهري إرهابياً ضمن إطار لجنة عقوبات تنظيم القاعدة. وقالت أيضاً إن إضافة باكستان إلى "قائمة الدول التي تعتبر (شديدة الخطورة) لأنها لا تبذل الكثير من الجهود للحد من تمويل (الإرهاب)" سيكون له انعكاسات مالية على البلاد. [تلفزيون نيوز 18].

يبدو أن حكام آل سعود وأمريكا، سواء اختلفوا أو اتفقوا، قد استخدموا تهديد مجموعة العمل للإجراءات المالية للضغط على باكستان للقيام بشيئين: أولاً، إرسال قوات إلى السعودية، والتي من المرجح أن تستخدم في اليمن. وثانياً، أن تشن إسلام آباد هجوماً جديداً ضد المسلحين في المناطق القبلية.

تركيا أردوغان دولة علمانية تحارب الإسلام ورفعها لبعض شعارات الإسلام هو لتضليل المسلمين

على مدى الأسابيع القليلة الماضية، كسر المسؤولون الأتراك عقوداً سابقة فيما يزال، على الأقل اسمياً، جمهورية علمانية: بدأوا يصفون الانتشار العسكري للبلاد في سوريا باسم "الجهاد". وخلال اليومين الأولين من العملية، التي بدأت في 20 كانون الثاني/يناير، أمرت إدارة الشؤون الدينية في الحكومة كل مساجد تركيا التي تبلغ نحو 90 ألف مسجد ببث آية من القرآن الكريم آية "الفتح" من خلال مكبرات الصوت على مآذنها. إن تعميم الجهاد، الذي يعاقب الذين "يسيئون إلى الإسلام" من خلال القوة، هو خطوة حاسمة في فرض الشريعة على المجتمع. وللأسف، يبدو أن تركيا تتحرك ببطء على هذا الطريق. وتركيا، التي تأسست كجمهورية علمانية من قبل مصطفى كمال في نهاية الحرب العالمية الأولى، تمكنت لفترة طويلة من منع تطبيق الشريعة في الحياة العامة، ما جعلها تعيش في عزلة بين البلاد ذات الأغلبية المسلمة. بينما لا يزال النظام الدستوري العلماني قائماً، فإن أبحاث واستطلاعات الرأي والتطورات الأخيرة في تركيا كلها معاً تظهر تحولاً خطيراً. ففي السنوات الأخيرة، كانت الحكومة بقيادة رجب طيب أردوغان تحدد من الحريات الفردية، وكذلك تقوم بمعاينة الأفراد الذين يقومون "بإهانة الإسلام" أو بإهمال الممارسات الإسلامية. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر 2017، تقوم الشرطة الوطنية – التي تسيطر عليها الحكومة المركزية – برصد التعليق على الإنترنت على الدين ويقمعون حرية التعبير عندما يجدون أن هذا التعليق "يسيء إلى الإسلام". وخارج عالم الكمبيوتر، أصبح من الشائع للشرطة أن تلقي القبض على الذين ينتقدون الإسلام في الأماكن العامة. على سبيل المثال، عازف البيانو التركي الشهير فاضل ساي جرت محاكمته مرتين بسبب "تعليق استفزازي" عن الإسلام. جريمته: السخرية بلطف على تويتر من نداء الصلاة في الإسلام. ويعتبر التعليم ركناً أساسياً في جهود أردوغان لإلقاء غشاء الشريعة على البلاد. ويخضع نظام التعليم في تركيا، مثل الشرطة، لسيطرة الحكومة المركزية، كما أن وزارة التربية والتعليم تمارس ضغوطاً على الناس ليقبلوا بالممارسات الإسلامية المحافظة في المدارس الحكومية. لكن الذين يتوقعون من أردوغان أن يعلن عن تطبيق القانون الإسلامي في تركيا سيضطرون إلى الانتظار لبعض الوقت. لن يحدث التغيير بين عشية وضحاها. إن ذلك يجري تدريجياً في الوقت الذي يقترب فيه حجاب الشريعة الإسلامية. [واشنطن بوست].

إن أردوغان لا يريد تطبيق الإسلام في تركيا. وإن اهتمامه الأساسي هو جذب مؤيديه من خلال تضليلهم. حيث لو كان أردوغان يسعى فعلاً لتطبيق الإسلام لما حارب الذين يعملون لإقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، ولعمل لإقامتها.